Document: EB 2012/107/R.6/Rev.1
Agenda: 5(b)(ii)
Date: 12 December 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم
عن دورتها الرابعة والسبعين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani Muthoo
القائم بأعمال
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12–13 ديسمبر/ كانون الأول 2012

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الرابعة والسبعين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الرابعة والسبعين المنعقدة يومي 21 و22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

2- حضر جميع أعضاء اللجنة الدورة (كندا، مصر، فنلندا، الهند، إندونيسيا، لكسمبرغ، نيجيريا والنرويج) باستثناء البرازيل. كما حضرها مراقبون من بنغلاديش، الصين، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، قطر، السويد، هولندا، الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وتابعت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية جزءا من الدورة عن طريق الفيديو من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة. وانضم إلى هذه اللجنة القائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وسكرتير الصندوق، ومديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية في الصندوق، ومدير شعبة التخطيط الاستراتيجي، وكبير مستشاري رئيس الصندوق لشؤون التنمية والتنسيق في المنظمة، والقائم بأعمال شعبة آسيا والمحيط الهادي وبعض الموظفين الآخرين من الصندوق، كما حضر نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج من دائرة إدارة البرامج مداولات يومي الدورة عبر الهاتف.

3- ضم جدول الأعمال 11 بندا للنقاش على النحو التالي: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) مسودة محاضر الدورة الثالثة والسبعين للجنة التقييم؛ (4) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (5) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (6) التقييم المؤسسي: تقدير الكفاءة المؤسسية في الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها – النتائج الأولية؛ (7) تقييم البرنامج القطري لنيبال؛ (8) توليفة تقييمية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (9) إحاطة عن جوانب مختارة من منهجية التقييم في مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ (10) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم للعام 2013؛ (11) مسائل أخرى، بما في ذلك تحديث عن التقدم المحرز في عملية الاختيار الجارية لمدير جديد لمكتب التقييم المستقل في الصندوق.

4- **الافتتاح واعتماد جدول الأعمال.** ناقشت اللجنة جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين، واتفقت على تغيير ترتيب بندين من بنود النقاش على جدول الأعمال: وهما التقييم المؤسسي للكفاءة المؤسسية للصندوق. وتقييم البرنامج القطري لنيبال لضمان مشاركة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عبر الفيديو من واشنطن العاصمة. كما وافقت أيضا على إدراج بند إضافي تحت مسائل أخرى للسماح بمناقشة الزيارة القطرية السنوية التي تقوم بها اللجنة.

5- ومع هذه التغييرات، تبنت اللجنة جدول أعمال دورتها الرابعة والسبعين.

6- **مسودة محاضر الدورة الثالثة والسبعين للجنة التقييم.** ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2012/74/W.P.2 التي تتضمن محاضر الدورة الثالثة والسبعين للجنة التقييم كي يوافق عليها أعضاء اللجنة. وقد وافقت اللجنة على محاضر الدورة بدون إدخال أي تغييرات عليها.

7- **التقييم السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.** نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2012/74/W.P.3 التي تضم التقييم السنوي العاشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم المستقل مع الاستجابة المكتوبة لإدارة الصندوق عليه.

8- وقد أثنى أعضاء اللجنة على مكتب التقييم المستقل لإعداده الجيد لهذه الوثيقة، وعبروا عن تقديرهم للتعليقات المكتوبة من إدارة الصندوق. وعلى وجه الخصوص، عبرت الإدارة عن رضاها على نسخة هذا العام من التقرير.

9- لاحظ الأعضاء أيضا أن التقرير هذا العام قد تضمن خصائص عديدة جديدة بما في ذلك تحديد توجهات وأنماط الأداء الرئيسية على مدى العقد الماضي، ودراسة القضايا الهامة والمستمرة التي تشكل شاغلا مستمرا للمنظمة، ووضع المعايير الإشارية لأداء الصندوق سواء داخليا أو خارجيا، ومقطعا عن التعلم الخاص بحوار السياسات.

10- عند مناقشة التقرير السنوي لهذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، أبدت اللجنة عدداً من الملاحظات وأشار أحد الأعضاء إلى الحاجة إلى الاستجابة إلى القضايا المنهجية المذكورة في استجابة الإدارة. وفيما يتعلق بحوار السياسات، أكد الأعضاء على الحاجة الى استعراض مساهمة الصندوق على مستوى الحكومات والمستوى القاعدي. وقال مكتب التقييم المستقل بأن التقرير قد تطرق بالفعل لهذا المظهر إلى حد ما، ولكن ورهنا بموافقة المجلس التنفيذي، سوف يجري تقييما مؤسسيا لحوار السياسات العام القادم، والذي من شأنه أن يوفر الفرصة لتفحص هذا الموضوع بعمق أكبر.

11- وأوضح مكتب التقييم المستقل بأنه قد تم اختيار ست قضايا مدرجة في التقييم السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق (الاستدامة، الاستهداف، الكفاءة، الإدارة، الرصد والتقييم، وأداء الحكومة) من خلال استعراض جميع النسخ الماضية من هذا التقرير لأنها قضايا هامة واهتمام الصندوق مستمر فيها.

12- وأشارت اللجنة إلى أن الجداول لا تظهر إلا تصنيفات التقييم الإيجابية فقط، وأكدت مجددا على الحاجة إلى عرض جميع فئات التصنيف الست في جميع الأشكال البيانية. كذلك فقد لاحظت اللجنة أن التركيز بصورة حصرية على الكفاءة الاقتصادية في سياق الدول الهشة قد لا يكون كافيا، ولا بد من أخذ التنمية الاجتماعية والبشرية بعين الحسبان.

13- وعبرت اللجنة عن اهتمامها بضعف أداء نظم الرصد والتقييم. وأوضحت إدارة الصندوق بأن هذا الموضوع هو قضية شائعة بين الوكالات والمؤسسات الإنمائية، وأن الصندوق قد تطرق لهذه المشكلة من خلال كفالة أن يتضمن كل مشروع جديد استراتيجية للرصد والتقييم منذ استهلاله، وأن تنظر جميع بعثات الإشراف في أداء الرصد والتقييم.

14- وحول وضع المعايير الإشارية، اعترفت اللجنة بالجهود التي يبذلها مكتب التقييم في قياس أداء الصندوق مقارنة بأداء كل من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وأوضح مكتب التقييم المستقل بأنه وإلى الحد الممكن، يطبق نفس معايير التقييم التي تطبقها هاتان المؤسستان، ويستخدم فقط البيانات ذات الصلة بعمليات التنمية الريفية والزراعية لهاتين المؤسستين. كذلك فقد أخطر مكتب التقييم المستقل اللجنة بأنه لا توجد بيانات موازية بتسلسل زمني من مصرف التنمية الأفريقي باستثناء البيانات المجموعة من التقييم المشترك لسياسات وعمليات التنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا الذي أجراه المصرف والصندوق عام 2009.

15- وفيما يتعلق بالاستدامة، أكد مكتب التقييم على الحاجة إلى وجود أهداف واقعية تأخذ بعين الاعتبار السياق القطري والقدرة المؤسسية للبلد عند تصميم المشروعات، لأنه لا بد للاستدامة من أن تكون أولوية منذ استهلال المشروع وأن تبقى كذلك طوال تنفيذه.

16- وسلطت اللجنة الضوء على أهمية ضمان الملكية القطرية. وفي هذا المضمار، أشار مكتب التقييم المستقل إلى سلسلة من الأسئلة ذات الصلة بهذه القضية التي استخدمت في تقييم أداء الحكومات خلال المشروع وخلال تقييمات المشروعات وتقييمات البرامج القطرية.

17- وفيما يتعلق بعمر المشروعات، فقد أشارت إدارة الصندوق إلى أن جميع نسخ التقارير السنوية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تتضمن عددا أكبر من المشروعات المصممة في التسعينات من القرن الماضي من النسخة الأخيرة. كما أشارت إلى أنها تتضمن عددا كبيرا من المشروعات (ثمانية) التي لم تعد في حافظة إشراف الصندوق. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة أكدت إدارة الصندوق على أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يتمحور بصورته الحالية حول المشروعات التي هي قيد الإشراف حاليا مما يعطي صورة أكثر دقة عن أداء حافظة المشروعات الحالية للصندوق. إلا أن المكتب أشار أيضا إلى أن هناك 11 مشروعا تم إغلاقها حديثا خلال الفترة 2009–2011، وأربعة مشروعات ما زالت جارية. علاوة على ذلك، فقد أكد المكتب بأن المشروعات المصممة في السنوات العشر الماضية يجب أن تخضع لتجديد التصميم خلال التنفيذ لضمان استمرار أهميتها.

18- واستجابة لتعليقات الإدارة، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه سيعمل مع دائرة إدارة البرامج لخلق الانسجام بين عمر مشروعات محددة إلى أقصى حد ممكن للتمكين من المقارنة بدءا من العام القادم.

19- وأشارت الإدارة أيضا إلى الأسباب التي كانت تؤدي إلى أن يكون أداء بعض المشروعات الحديثة أفضل من تلك التي تم الإبلاغ عنها في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وهي: (1) توصيات مكتب التقييم الناجمة عن تقييمات البرامج القطرية والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (2) العملية الشاملة لضمان الجودة؛ (3) إدخال ترتيبات الإشراف المباشر ودعم التنفيذ؛ (4) الحضور القطري؛ (5) إشراك المجلس التنفيذي ولجنة التقييم والتي كانت توفر المشورة والإشراف وتقوي من حلقة التعلم في مجال التقييم.

20- وأثار عضو من أعضاء اللجنة قضية اقتراح وضع سقوف على طول وثائق المجلس التنفيذي، وسأل فيما لو كان ذلك سيؤثر على التقارير، على غرار التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وأجاب سكرتير الصندوق قائلا بأن هذه المسألة ستناقش في الدورة القادمة للمجلس التنفيذي، وأن التغذية الراجعة بشأن هذه القضية موضع ترحيب.

21- وأخيرا، وافق مكتب التقييم المستقل على إدراج التوصيات الاستراتيجية للبرامج في النسخة التالية من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق التي من شأنها أن تدخل تحسينات إضافية على الفعالية الإنمائية للصندوق.

22- **تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.** رحبت اللجنة بالتقرير مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليه، وعبرت عن رضاها على حسن إعداد التقرير، وأكدت على الحاجة إلى تحري إمكانية نشر النتائج الإيجابية الناشئة

عن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق على الجمهور الخارجي. وطلب أعضاء اللجنة إعداد مذكرتين موجزتين، واحدة عن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والثانية عن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، لنشر هذه الإنجازات وإيصالها إلى صانعي القرارات وصانعي السياسات. وفي الوقت نفسه، أكدت اللجنة على أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بحاجة لتسليط الضوء على تحليل أسباب النجاح والتطرق للمجالات التي لم يتم فيها الإيفاء بصورة كاملة بالأهداف الموضوعة.

23- ووافقت اللجنة على تعليقات مكتب التقييم المستقل على التقرير وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تفصيل التصنيف الإجمالي "المرضي" لإظهار عدد المشروعات التي تصنف في فئة مشروعات مرضية إلى حد ما، ودعمت اللجنة أيضا اقتراح إتاحة الاتفاقات عند نقطة الإنجاز، في حالة توفرها، بالتزامن مع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ذات الصلة عندما تعرض على المجلس التنفيذي للمناقشة.

24- وأحاطت اللجنة باستجابة الإدارة القائلة بأنه لم يتم الإبلاغ في جميع المشروعات عن النتائج الكمية لأن بعض المشروعات تنفذ بتمويل مشترك، ولا تقوم بالإبلاغ باستخدام منهجيات الصندوق، وبعض التقارير يعاني من قضايا في الجودة، وبالتالي فقد تم استبعادها، وما يستخلص الآن يستند إلى 70 بالمائة من الإبلاغ الفعلي مما يعطي نتائج موثوقة.

25- **تقييم البرنامج القطري لنيبال.** نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2012/74/W.P.5 المتعلقة بتقييم البرنامج القطري لنيبال.

26- وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل لجودة التقييم. كذلك اعترفت بالتعاون الجيد بين مكتب التقييم المستقل ودائرة إدارة البرامج في إجراء مثل هذه العملية الهامة. وأكدت دائرة إدارة البرامج على أن الإعداد لتقييم البرنامج القطري كان عملية تشاركية منذ بداياته. وأشارت إلى أنها تتفق مع استنتاجات وتوصيات التقييم.

27- عبر عدد من أعضاء اللجنة عن اهتمامهم برؤية المزيد من التفاصيل حول مكامن الضعف في التنسيق بين الجهات المانحة والنواقص في مجال التمويل الريفي، واحتمالات تحسين ذلك الوضع، والشراكات مع الجهات المانحة الأخرى، وإدراج المنظمات المحلية والمجموعات القاعدية في عملية حوار السياسات.

28- كذلك فقد عبرت اللجنة أيضا عن اهتمامها باستدامة البرنامج القطري والتخفيف الجغرافي لبرامج الصندوق، وكيفية قيام دائرة إدارة البرامج بالتخطيط لإدراج توصيات تقييم البرنامج القطري في البرنامج القطري التالي.

29- وسلطت اللجنة الضوء أيضا على أهمية أن تقوم التقييمات باقتناص توسيع النطاق الناجح للنهج الابتكارية التي يروج لها من خلال العمليات التي يمولها الصندوق من قبل جهة أخرى، وهو ما وافق عليه مكتب التقييم المستقل.

30- وأوضح مكتب التقييم المستقل ودائرة إدارة البرامج أن تفتيت وتجزئة التنسيق بين الجهات المانحة وضعف الشراكات من الأمور التي يقودها جزئيا الوضع القطري شديد الاضطراب وحالة انعدام اليقين السياساتية. وأشارت دائرة إدارة البرامج إلى مكامن الضعف في حافظة التمويل الريفي، مما سيتم التطرق إليه في المستقبل من خلال إدراج الدروس المستفادة من الخبرات السابقة وربطها باستنتاجات تقييم البرنامج القطري. وفيما يتعلق بتمكين المجموعات المحلية من خلال إدراج حوار السياسات، أشير إلى أن الإعدادات جارية

لاستراتيجية للتنمية الريفية لنيبال يقودها مصرف التنمية الآسيوي ويشارك في تمويلها الصندوق، وأن الإعداد قد أخذ الوقت الكافي لإدراج منظمات المزارعين والمشاورات المحلية كما أوصى به الصندوق من قبل. وتخطط دائرة إدارة البرامج للتطرق إلى مكامن الضعف في التوظيف وإدارة المشروع من خلال إنشاء وحدة لدعم البرنامج القطري.

31- ومن المخطط له أن تعقد حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري في يناير/كانون الثاني 2013 في نيبال. وقد أعلمت اللجنة أنه بعد عقد حلقة العمل هذه وتبني الاتفاق عند نقطة الإنجاز سوف تسير عدة برامج في استكمال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التالي بما يتماشى مع التوصيات الرئيسية لتقييم البرنامج القطري لعرضها على المجلس التنفيذي في دورة من دوراته عام 2013.

32- **التقييم على المستوى المؤسسي: تقييم الكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها – النتائج الأولية.** تحت هذا البند على جدول الأعمال، قدم مكتب التقييم المستقل عرضا بطريقة Power Point يتضمن استعراضا مسبقا رفيع المستوى للنتائج الأولية للتقييم، وقد دعيت الإدارة أيضا لعرض وجهة نظرها على هذا العرض وهو ما فعلته، والغرض من هذا العرض هو الشروع بجدل مبدئي والحصول على التغذية الراجعة من اللجنة لينظر فيها مكتب التقييم المستقل عند تقرير التقييم النهائي.

33- وكتغذية راجعة مبدئية، فقد أدلت إدارة الصندوق بمنظورها على هذا العرض، وعلى وجه الخصوص فقد عبرت عن قلقها، من بين جملة أمور أخرى، من تغيير نظام تصنيف نتائج برامج وعمليات الصندوق عما قد اقترحه مكتب التقييم المستقل، وأشارت إلى وجود معوقات واضحة في الميزانية تؤثر على إدخال العديد من التعزيزات على الأداء في بعض المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشجعت فريق التقييم على تحليل بعض المفاضلات المحتملة بين تعزيز أداء المشروعات وتحسين الأنشطة غير الإقراضية.

34- وعبرت اللجنة عن تقديرها للعرض، وأدلت بملاحظات حول عدد من القضايا، وبخاصة وضع المعايير التأشيرية، وعلى أكثر المؤشرات ملاءمة لتقييم الكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة هيئاته الرئاسية، بما في ذلك دورية تقدير الفوائد مقابل التكاليف والعملية المؤدية إلى استكمال هذا التقرير.

35- واستجابة لملاحظات اللجنة، أكد مكتب التقييم مجددا لأعضاء اللجنة على أن نتائج التقييم متأصلة في براهين متينة، وأنه كرس جهوداً إضافية لهذا الموضوع خلال إعداد التقرير النهائي.

36- علاوة على ذلك، وكما هو مطلوب، فقد أوضح مكتب التقييم أيضا، من بين جملة قضايا أخرى، أن تطوير المنهجية كان محفوفاً بمخاطر كبيرة للغاية إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة واسعة النطاق والمعقدة لهذا التقييم. كذلك فإن جمع البيانات من مجالات متنوعة ومن جملة من المصادر كان أيضا معقدا بالفعل.

37- وأكد مكتب التقييم مجددا على أن التقييم النهائي سوف يتضمن تقييما للمؤشرات الحالية للكفاءة المؤسسية، وأن أي توصيات عن هذا الموضوع سوف يتم إدراجها في التقرير كما هو ملائم.

38- ووفر مكتب التقييم الإيضاحات عن سبب اختيار بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كجهات رئيسية قابلة للمقارنة. وبهذا الصدد فقد أشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه وفي حين أن وضع المعايير التأشيرية جهد محفوف بالمخاطر. إلا أن النموذج التشغيلي للصندوق وهيكلية التسيير فيه مشابهة لتلك الموجودة في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف من حيث أنه يمنح القروض للمشروعات التي تنفذها

الحكومات المتلقية. علاوة على ذلك، فإن منهجية التقييم في الصندوق متسقة إلى حد كبير مع منهجيات التقييم في مصارف الإنمائية متعددة الأطراف. وبالتالي فإن النتائج أكبر قابلية للمقارنة. وفي نفس الوقت تم اعتبار الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، أيضا كمنظمتين قابلتين للمقارنة مع الصندوق.

39- وطلبت اللجنة أن تصاغ التوصيات في التقرير الأخير حسب الأولوية.

40- **التوليفة التقييمية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج.** ناقشت اللجنة ورحبت بالتقرير الموجز عن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

41- وعند تعبيرها عن تقديرها لهذا التقرير الجيد جدا المستند إلى عملية تفاعلية، أدلت اللجنة بعدد من الملاحظات التي تم إيجازها مع بعض الإيضاحات الإضافية، التي وفرها مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق.

42- تساءل بعض أعضاء اللجنة عن إمكانية إجراء تقييم لبرنامج قطري لبلد ما قبل إعداد برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج لهذا البلد. وقد أوضح مكتب التقييم المستقل بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد الحالية البشرية والمالية وتخطيط جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج المتوقعة القادمة التي يستعرضها المجلس، فإن هذا الاقتراح ليس مجديا. إلا أن المكتب سوف يستمر في العمل على خمسة إلى سبعة تقييمات برامج قطرية كل عام. وعند هذه النقطة، شجع المكتب إدارة الصندوق على إدراج استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لجميع البلدان والتي يمكن عندئذ أن يتثبت المكتب من صحتها، كما هي الممارسة الحالية مع تقارير إنجاز المشروعات.

43- ولاحظت اللجنة أيضا بأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج تبقى أداة رئيسية للبرمجة القطرية بما في ذلك حوار السياسات، وأنه وبهذا الصدد، فإن مهارات وموارد موظفي الصندوق تتطلب بعض التعزيز، كذلك أكد أعضاء اللجنة أيضا على الحاجة إلى تفصيل طموحات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على ضوء الموارد الفعلية المتاحة.

44- وحيث أن المبادئ التوجيهية الجديدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج سوف تخضع للتعديل عام 2014، فقد شجعت اللجنة الصندوق على استعراض المبادئ التوجيهية الحالية وتبسيطها بأسرع وقت ممكن.

45- ونصح أعضاء اللجنة بأخذ جانب الحيطة والحذر في القرارات القاضية بعدم إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في البلدان التي لا يتوقع إجراء إلا عملية واحدة فقط فيها في دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبخاصة بوجوب السماح ببعض الاستثناءات في حالات معينة، مثلا عندما تتوفر الأموال من حساب الأمانة الإسباني أو من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو غيرها من الجهات الرئيسية المانحة المشاركة في التمويل.

46- **إحاطة عن بعض الجوانب المختارة من منهجية مكتب التقييم المستقل.** كما طلب أعضاء اللجنة، فقد أوجز مكتب التقييم المستقل للجنة بعض الجوانب المختارة من منهجيته في التقييم استنادا إلى دليل التقييم

في الصندوق وعبرت إدارة الصنـدوق عن تقديرهـا للمكتب لاتخاذ هذه المبـادرة للانخراط حول قضايـا المنهجية، وإيجاد السبل والوسائل لتحسين تطبيقاته في التقييمات المستقبلية.

47- ورحبت اللجنة بالعرض الذي يوفر فهماً أفضل لمنهجيات وتقنيات التقييم التي يستخدمها المكتب، وأبدت بعض الملاحظات. ومن الجدير بالملاحظة أن الدليل يتجنب الدخول في التفاصيل وأنه يتطرق للشواغل الرئيسية التي تثيرها الإدارة واللجنة، وبهذا الصدد لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان تطبيق أكثر اتساقا لأساليبه بغرض المضي قدما بالتقييمات التي يجريها المكتب.

48- وبناء على طلب من اللجنة، أعلم المكتب الأعضاء بخطته لينخرط بأسلوب أكثر اتساقا في إجراء تقييمات الأثر بنفسه، إضافة إلى دعم الإدارة في إجراء تقييمات الأثر في سياق التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق. وأكدت الإدارة ومكتب التقييم على نيتهما بهذا الصدد، مما سيكون له على أية حال بعض التبعات على الموارد.

49- وأخذت اللجنة علما ووافقت على الاقتراح الذي تقدم به المكتب لإصدار نسخة ثانية من الدليل في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الناشئة ضمن وخارج الصندوق. كذلك فقد اتفقا على وجوب إجراء العملية بقيادة رئيس مكتب التقييم الجديد.

50- وبناء على طلب أعضاء اللجنة، فقد أوضح المكتب جهوده للعمل مع مكتبي التقييم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، وأكد للجنة التزامه في تكثيف مثل هذا التعاون. ولاحظت اللجنة الأنشطة المشتركة التي أجريت حتى تاريخه، وما هو متوقع منها في المستقبل. وأكدت على الحاجة إلى المزيد من الحوار والتبادل بين مكاتب التقييم في المنظمات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق.

51- وطلبت اللجنة من المكتب توفير المزيد من المعلومات عن كيفية اختيار المستشارين مما يضمن إتيانهم بخبراتهم المتنوعة إلى الصندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار المهمة المخصصة للصندوق ومتطلباته. وأشار المكتب إلى أن مجموعة العمل الخاصة بإدارة مستشاريه تتطرق لهذه القضية وسوف تكثف جهودها في هذا المجال.

52- وقد أطلع مكتب التقييم المستقل اللجنة على جهوده للحد من التفاوت بين المقيمين. وبهذا الصدد سيتم الطلب من خبير استشاري دولي استعراض اختيار تقارير التقييم القادمة، إضافة إلى استقاء الدروس والقضايا الحاسمة لينظر فيها مكتب التقييم في المستقبل. وسوف تتم دعوة هذا الخبير لإطلاع المكتب على قضايا المنهجية عام 2013، وكذلك ستتم دعوة أعضاء اللجنة أيضا لتبادل الآراء مع هذا الخبير.

53- علاوة على ذلك، فقد أحيطت اللجنة علما بأهمية تعزيز الجهود لتقدير أفضل للكفاءة الاقتصادية في تقييمات المكتب. وأشار المكتب إلى أن مؤشرات دليل التقييم لتقدير الكفاءة الاقتصادية تتسق مع أفضل الممارسات لمجموعة لجان التقييم الخاصة بتقييمات القطاع العام، إلا أن محدودية البيانات المتوفرة في مشروعات الصندوق غالبا ما لا تسمح بإعادة احتساب معدل العائد الاقتصادي الداخلي، وتتطلب هذه الحالات استخدام مؤشرات بالوكالة للكفاءة (بما في ذلك تكاليف التنفيذ، أي تكاليف إدارة المشروع كنسبة من

إجمالي قيمة القرض). وعلى أية حال، سوف يبذل المكتب الجهود المطلوبة لضمان تحليل أفضل للكفاءة في المستقبل.

54- فيما يتعلق بالتقييم والإدراك المتأخر، فإنه وفي مرحلة إعداد مسودة ورقة النهج سوف يحدد المكتب ويوضح ما هي معايير التقييم التي لن تتم تغطيتها في البرامج القطرية أو المشروعات المقيمة. وبذلك يأخذ المكتب بعين الحسبان أهداف البرامج القطرية والمشروعات التي تخضع للتقييم وتوفر البيانات والتفكير الإنمائي السائد في وقت التصميم. وفي هذا الموضوع سوف توفر الحكومات وإدارة الصندوق تعليقاتها على مسودة ورقة النهج في بداية التقييم، وسوف يتم التوصل إلى تفاهم مع المكتب عن أية معايير لم تتم تغطيتها في تقييمات مشروعات البرامج القطرية ذات الصلة.

55- وأخيرا لاحظت اللجنة أن هناك عدد كبير من التصنيفات التي تتجمع حول "مرضي إلى حد" ما و"غير مرضٍ إلى حدٍ ما" وأنه لا بد من تشجيع المقيمين على استخدام (كما هو ملائم) سلم التصنيف ذي النقاط الست بأكمله في تقييم المشروعات والبرامج القطرية (عندما يكون ذلك ملائما).

56- **جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2013.** ناقشت اللجنة هذا البند واقترحت جدول أعمال لعام 2013.

57- وطلب عضو في اللجنة تأجيل الدورة الخامسة والسبعين للجنة المقرر عقدها أصلا بتاريخ 4 فبراير/شباط 2013 لبضعة أيام لضمان مشاركة سعادة السفير/ جوستين ليرو – ممثل النرويج الذي يترأس فريق البحث الخاص بتعيين المدير الجديد لمكتب التقييم.

58- كما طلب أعضاء آخرون تقريب موعد الدورة السابعة والسبعين للجنة المقرر عقدها أصلا في منتصف يوليو/تموز 2013 لتكون في أواخر شهر يونيو/حزيران 2013 لضمان مشاركتهم في المداولات.

59- وبملاحظة المدة المحددة المقررة لدورات اللجنة في عام 2013 وهي بحدود يومين كاملين، اقترح بأن ينظر مكتب التقييم في عدم عرض تقديرات أداء المشروعات، وهو الأمر المتسق مع هدف تركيز المناقشات على القضايا الاستراتيجية، مثل التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وتقييم البرامج القطرية.

60- واقترح المكتب أن يتم عرض مسودة ورقة النهج الخاصة بتقييم الأثر التي من المخطط إجراؤها عام 2013 على الدورة السادسة والسبعين للجنة في أبريل/ نيسان 2013، وهو الأمر الذي وافقت عليه اللجنة.

61- وقد أطلع مكتب التقييم أعضاء اللجنة على أسماء جميع الخبراء المستشارين الذين تمت تعبئتهم للقيام بتقييم الكفاءة، وبناء على طلبهم فقد وعد المكتب بأن يتم تقاسم السير الذاتية والملامح الخاصة بكل مستشار يشترك في هذا التقييم وأكدت اللجنة على عدم وجود توازن بين الجنسين في طريقة تقييم الكفاءة المؤسسية وأشار المكتب إلى أن تلك الحالة غير اعتيادية، ولكن على أية حال فقد ألزم نفسه ببذل جهود جدية لضمان تعيين عدد أكبر من الخبيرات الاستشاريات في التقييمات.

62- ناقشت اللجنة متى سيتم النظر مرة أخرى في تقييم الكفاءة المؤسسية:

(أ) طالب أعضاء القائمة ألف، بالنيابة عن قائمتهم، إتاحة التقرير واستجابة الإدارة عليه لأعضاء اللجنة في اجتماعها المقرر بداية فبراير/شباط على أقصى تقدير؛

(ب) وأكد مكتب التقييم المستقل أن سياسة التقييم تتطلب إتاحة تقاسم هذا التقرير مع إدارة الصندوق للإدلاء بتعليقاتها عليه قبل استكماله، واقترح إمكانية تقاسم هذا التقرير مع اللجنة (دون تنقيحه لغويا) بنهاية فبراير/شباط أو بداية مارس/آذار؛

(ج) ولاحظت الإدارة وجوب أن يتبع التقييم العملية الملائمة الموضوعة لكل التقييمات فيما يتعلق بعملية التغذية الراجعة المبكرة بين المكتب والإدارة قبل إصدار التقرير الأخير؛

(د) وأشار أعضاء اللجنة من القائمة ألف إلى اتفاقهم مع مقترح مكتب التقييم، إلا أنهم اشترطوا أنه وفي حال طلب عضو من المجلس التنفيذي نسخة من مسودة التقييم النهائي بعد 7 يناير/كانون الثاني، أي عندما يتم توفيرها لإدارة الصندوق، فيجب توفيرها له شريطة إفهامه بأن الوثيقة ما زالت سرية للغاية؛

(هـ) وحول هذه النقطة الأخيرة، أشارت الإدارة إلى المشورة القانونية التي لا بد من السعي للحصول عليها وأنها سوف تعود إلى هذه النقطة للمزيد من النظر فيها. وسوف تترك هذه المسألة للمجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2012.

63- **مسائل اخرى:**

(أ) **تعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق.** بموجب هذا البند الفرعي من جدول الأعمال قدم رئيس لجنة التقييم تحديثا شفهيا عن التقدم المحرز في عملية اختيار مدير جديد للمكتب وقد تم الإدلاء بهذا التحديث الشفهي في جلسة مغلقة.

(ب) **الزيارة القطرية السنوية للجنة التقييم.** بعد النظر في مسألة الزيارة القطرية السنوية للجنة التقييم وافق الأعضاء على ما يلي:

(1) يتوجب على المجلس التنفيذي تقرير وجهة أية زيارات سنوية مستقبلية.

(2) يجب أن تضم الزيارات القطرية تسعة أعضاء، أربعة من القائمة ألف، واثنين من القائمة باء وثلاثة من القائمة جيم.

(3) يجب أن تفتح هذه الزيارات لمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي ممن هم ليسوا أعضاء في اللجنة.

(4) ويتوجب على القوائم تقرير من سيمثلها في هذه الزيارات، بالنيابة عن كل منها.

(5) يمول الصندوق الزيارات بصورة كاملة ويبذل الجهود لإبقاء التكاليف منخفضة إلى الحد الممكن.

(6) يمكن كحد أقصى لثلاثة أعضاء إضافيين من المجلس التنفيذي ممن ليسوا أعضاء في اللجنة مرافقة اللجنة في زيارتها القطرية على أساس التمويل الذاتي.

(7) يتم تطبيق القوانين الجديدة المذكورة أعلاه للزيارات القطرية السنوية بدءا من عام 2014 فصاعدا، ولن تؤثر هذه الإجراءات على الزيارة القطرية المخطط لها عام 2013 التي ستقوم بها اللجنة إلى فييت نام.

64- استذكرت اللجنة التبعات المالية للمقترح الوارد أعلاه، والتي لا بد من تقديرها على خلفية الجهود الإجمالية لتخفيض تكاليف المجموعة 4 في الميزانية الإدارية للصندوق، وضمان مناقشة هذا الموضوع في المجلس في ديسمبر/ كانون الأول 2012.

65- وختاما، أعربت اللجنة عن امتنانها العميق لممثلة كندا التي ستغادرها السيدة Ann Adair Heuchan – الوزيرة المستشارة ونائبة الممثل الدائم لكندا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، على مدخلاتها الثاقبة والمستنيرة وعلى تعاونها المثمر الذي وفرته خلال دورات اللجنة. وكذلك اشترك مع اللجنة كل من المكتب وإدارة الصندوق في التقدير والاعتراف بالمساهمة الممتازة الإجمالية للسيدة Heuchan في عمل اللجنة على مدى السنوات الثلاث الماضية.